مقابلة

العصيمي لـ «الأنباء»: يجب معاقبة المتلاعبين.. وليس نظام «ناسداك» العالمي

شريف حمدي

قال مستشار نظم المعلومات بسوق الكويت للأوراق المالية عصام العصيمي ان من يريد التلاعب في سوق الكويت للأوراق المالية سيتلاعب سواء كان ذلك من خلال سهم واحد او مليون سهم، مؤكدا أن المطلوب ليس إلغاء أدوات نظام ناسداك العالمي لمجرد أن البعض أساء استخدامها، ولكن المطلوب هو عقاب المتلاعب، مشيرا إلى أن «هيئة الأسواق» تقوم بدورها الرقابي على الوجه الأكمل في هذا الخصوص. وأوضح العصيمي في حوار خاص لـ «الأنباء» انه بات بإمكان سوق الكويت المالي استقبال أي من الأدوات المالية الجديدة مثل السندات والصكوك ومؤشرات صناديق الاستثمار بعد موافقة هيئة أسواق المال على منتج يتقدم به صانع السوق، لافتا إلى ان دورة عمل البورصة تحتاج إلى فترة تتراوح من 6 أشهر إلى سنة لتفعيل أي من هذه المشتقات. وأشار إلى أن البورصة انتهت من تطوير نظم التداول والرقابة بشقيه النقدي والمشتقات بعد تدشين المرحلة الثانية والأخيرة من عقد البورصة الكويتية الذي أبرمته مع «ناسداك أومكس» قبل أكثر من 4 سنوات بقيمة تخطت الـ 18 مليون دينار.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

عصام العصيمي

هيئة أسواق المال تقوم بدورها الرقابي على أكمل وجه

تداول الصكوك والسندات بالمشتقات يحتاج من 6 أشهر إلى سنة بعد موافقة هيئة الأسواق

المتلاعب يتلاعب بأي ظرف.. سواء بسهم واحد أو مليون سهم

كيف تنظرون للعلاقة بين البورصة الكويتية و«ناسداك أومكس» بعد تطبيق المرحلة الثانية من نظام اكستريم.. وأين وصلتم على صعيد الانجازات في ضوء العقد المبرم بين الطرفين؟

● يمكنني القول إنه مع تدشين المرحلة الثانية والأخيرة من النظام والمتعلقة بالبنية التحتية للمشتقات نكون قد أكملنا ما تعاقدنا عليه قبل 4 سنوات مع «ناسداك أومكس» من الجزئية الخاصة بتوريد وتشغيل الأنظمة، حيث أتممنا تطوير نظم التداول للسوق بشقيه النقدي والمشتقات، وكذلك نظم الرقابة أيضا بشقيه النقدي والمشتقات، فالجزء الخاص من العقد مع ناسداك من تطوير النظم وهو ما انتهينا منه بحلول الثامن من ديسمبر الجاري، وأن ما يتبقى من العقد مع «ناسداك» والبالغ قيمته 18,3 مليون دينار، يشمل امورا خاصة بالنظم مثل الصيانة ولمدة 5 سنوات، كذلك مبالغ لأمور اختيارية للسوق الحق في طلبها متي ما طلب ذلك.

ويضيف العصيمي قائلا: ان العقد مع «ناسداك» يشمل 8 نقاط أساسية وهي: تطوير أنظمة التداول، والرقابة، وإعداد الدراسات، والتعاون المشترك، وجاهزية السوق، ومركزية التحكم، كما يشمل أيضا التواجد الفني من قبل «ناسداك» في السوق، فضلا عن الصيانة الدورية، وأود أن أشير إلى أن العقد فيه بنود تم الاتفاق على تطبيقها بمجرد إبرام العقد، وبنود أخرى تم الاتفاق أن تكون اختيارية، بمعنى أن للبورصة الحق في الاستفادة منها أو عدم الاستفادة حسبما يرتأى لها.

وما الهدف من أن تكون هناك بنود تطبق تلقائيا وأخرى اختيارية؟

● لأننا عندما وقعنا العقد مع «ناسداك» كان ذلك قبل إقرار قانون هيئة أسواق المال، وكان مرجح لدينا ان القانون سيقر وأنه سيتمخض عن إقراره انشاء هيئة أسواق المال، وفي ضوء ذلك تحركنا وكنا نريد ان نترك لـ «هيئة الأسواق» حرية الموافقة أو عدم الموافقة على بعض البنود الاختيارية التي في حال تفعيلها ستضيف للسوق الكويتي ككل، وأذكر منها على سبيل المثال ما يعرف بأنظمة مركزية التحكم CCP، كما ان العقد المبرم مع «ناسداك» كان ينص على أن تكون السنة الرابعة اختيارية وهو ما وافقت عليه هيئة أسواق المال قبل فترة ونحن الآن ماضون في النصف الثاني من هذه السنة الاختيارية، كما أننا حصلنا على جزء كبير من بند التواجد الفني، وأعتقد أننا قد نستهلك هذا البند بالكامل، كما أننا حصلنا على جزء كبير أيضا من بند جاهزية السوق وهناك جزء اختياري يمكن الحصول عليه في حال دعت الضرورة لذلك.

كم تقدر نسبة ما تم صرفه من عقد البورصة مع «ناسداك» حتى الآن؟

● في تقديري أن نسبة ما تم صرفه من العقد مقاربة لـ 65٪، وما يتبقى من قيمة العقد يظل اختياري، فالأمر مرهون بالمستجدات التي قد تطرأ وهو ما سيفرض علينا من احتياج باقي البنود الاختيارية أو بعضها، كل هذا متروك لهيئة أسواق المال وما تراه في القادم من الأيام، وأود أن انوه في هذا الإطار أن البورصة الكويتية ليست ملزمة بأخذ البنود الاختيارية من «ناسداك»، حيث بمقدورها أن تحصل على احتياجاتها من أمور تطويرية من آخرين، حيث يؤخذ في الاعتبار ان العقد تم توقيعه منذ أكثر من 4 سنوات وهناك مستجدات طرأت، كما أن التكلفة ربما تكون أقل، فالبورصة الكويتية يمكنها ان تستحدث ما تراه مناسبا لها من أي جهة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة وهي تطوير السوق وجعله مهيأ لكل جديد في أسواق المال العالمية.

حدثنا عن إطلاق المرحلة الثانية من اكستريم 2 على المستوى التقني؟

● ما تم تطبيقه في المرحلة الثانية هو النظام الشامل بشقيه النقدي والمشتقات، وبالنسبة للسوق النقدي فهو معمول به منذ مايو 2012، أما بالنسبة للمشتقات فما استجد هو ان السوق بات جاهز من الناحية التقنية لاستيعاب المشتقات التي يمكن استحداثها في سوق المال الكويتي متى ما تمت الموافقة على منتجاتها من قبل هيئة أسواق المال، فهذه المشتقات مثل الخيارات بشقيه (البيع والشراء) والبيوع المستقبلية (Futures)، وكذلك الأدوات ذات العائد الثابت مثل السندات والصكوك، والتداول بمؤشرات الصناديق الاستثمارية (ETF)، فما يجب التأكيد عليه هو أن البنية التحتية للسوق باتت مهيأة لاستقبال أدوات المشتقات المشار اليها أعلاه.

متى تتوقعون وفق تقديراتكم تفعيل أي من هذه المشتقات في بورصة الكويت؟

● ليس معنى أن البنية التحتية للمشتقات باتت مهيأة، أنه إذا ما تقدم أحد من صناع السوق بأي من هذه الأدوات سيتم تفعيلها على الفور، فالأمر ليس بهذه السيولة كونه يحتاج أولا إلى موافقة هيئة أسواق المال، ومن ثم يبدأ فريق البورصة بدورة كاملة تبدأ بوضع القواعد ومعالجة المنتج من الناحية التقنية ليتوافق مع النظام، ومن ثم إجراء اختبارات داخلية وإبلاغ المشاركين مثل شركات الوساطة والشركة الكويتية للمقاصة، وصانع السوق وكل أطراف هذه العملية، وعمل التجارب اللازمة الموسعة مع جميع المشاركين نعلن عن تفعيل الخدمة، ويمكن القول انه هذه الدورة قد تحتاج إلى فترة تتراوح من 6 أشهر إلى سنة منذ موافقة هيئة الأسواق، وهذا الأمر ينطبق على أي نوع من المنتجات سواء سندات أو صكوك، أو مؤشرات مثل مؤشر صناديق الاستثمار أو غيرها من الأدوات.

إلى أي مدى ترون قدرة نظام التداول الحالي بعد تطويره والكوادر الموجودة في السوق على استيعاب منتجات جديدة؟

● السوق أصبح جاهز تقنيا تماما، ويضم كوادر لديها القدرة على استيعاب المنتجات المتطورة في أي وقت، فنحن قطعنا الخطوة الأولى المهمة، وأصبح سوق الكويت يضاهي أسواق منطقة الشرق الأوسط على مستوى النظم الحديثة المستخدمة والتي أثبتت جدارتها بالتجربة، وسوق الكويت يتمتع بمرونة عالية تتيح له التعاطي مع المستجدات من خلال إضافة بعض التعديلات وليس إنشاء برامج جديدة.

كيف تقيمون مؤشر كويت 15 بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على إطلاقه؟ وهل حقق الهدف من إنشائه؟

● نعم، وبنسبة كبيرة، لقد أصبح المتعاملين ينظرون لمؤشر جديد لم يكن موجودا من قبل، يمكن من خلاله التعرف على أن هناك مؤشرات جديدة يمكن أن يكون لها دلالة مختلفة عن تلك التي تعودوا عليها في السابق، وهذا المؤشر قد يكون البداية لعائلة من المؤشرات الجديدة، وذلك على حسب احتياجات السوق المستقبلية، فنحن الأن أكثر استيعابا من السابق لتلبية احتياجات السوق.

مازالت توجه الانتقادات لمؤشر السوق السعري من أطراف متعددة..هل هناك نية لاستحداث مؤشر يكون عوضا عنه في المستقبل القريب؟

● الانتقادات لا تتوقف، ولكن هذا المؤشر وضع في وقت يناسب الفترة التي وضع فيها، وعادة المؤشرات لا تلغى بين عشية وضحاها، ولكن ما يحدث هو أن يضاف مؤشرات جديدة للأسواق ومع مرور الوقت تحل محل بعض المؤشرات بشكل تدريجي، وقد يظل المؤشر ولا أحد يلتفت له، وقد يلغى تماما بعد فترة من الوقت، وبالنظر لأسواق أخرى تجد أن هناك آلاف المؤشرات، بعضها فقط تكون مؤشرات رئيسية يعتمد عليها الجميع سواء محللون أو متعاملون، هذه المؤشرات أخذت فترات زمنية طويلة وطرأ عليها تطوير، والمؤشرات الرئيسية التي تصدرها الأسواق يكون وفق أهداف معينة، وبعض المؤشرات ينتفي الغرض منها بعد زوال الحاجة لها.

وهل هناك أفكار لم تتبلور بعد بشأن هذا المؤشر أم أنه يؤدي ما هو مطلوب منه؟

● في الوقت الراهن لا نية لتغييره، ولكن هذا لا يعني انه ليست هناك إشكاليات لهذا المؤشر، ولكن يمكن القول إن السوق لن يستمر على مؤشر ينطوي على أخطاء أو يؤدي إلى قراءات خاطئة، ولكنه يستحدث مؤشرات جديدة تساهم في حل إشكاليات تنتج عن مؤشرات أخرى، والآن هناك من ينظر للمؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل أساسي، وهناك من يعتمد على المؤشر السعري، فكل طرف في السوق ينظر للمؤشر الذي يراه مناسبا حسب توجهاته الاستثمارية.

مازالت الشكوى مرة من التلاعبات بأداة السهم الواحد وهناك من يرى أنها تمثل خللا بالسوق، هل من أطروحات للحد من هذه التلاعبات؟

● المتلاعب يفعل ذلك سواء كان بسهم واحد أو بمليون سهم، وقبل توافر هذه الأداة التي لها ايجابيات عدة، كان هناك من يتلاعب في ظل وجود نظام الوحدات لكميات التداول، إذن المطلوب ليس إلغاء الأدوات لمجرد أن البعض أساء استخدامها، ولكن المطلوب هو عقاب المتلاعب، والإبقاء على أداة مهمة تم استحداثها، وأعتقد أن «هيئة الأسواق» تقوم بدورها الرقابي على الوجه الأكمل في هذا الخصوص.

صداقة مع «ناسداك»

قال العصيمي الآن تربطنا علاقة مع «ناسداك» يمكن وصفها بأنها علاقة صداقة، وهناك تواصل بشري مستمر، ويمكن لنا التواصل معهم في أي وقت والاستفسار عن أي معلومة نحن في حاجة لها، لافتا إلى أن أي سوق في العالم لا بد له أن يتبادل المعلومات مع أصحاب الخبرات.

شكراً.. لكل من ساهم في تطوير السوق

تقدم العصيمي بوافر الشكر لكل من ساهم في إنجاح المرحلتين التطويريتين للسوق سواء موظفون بالبورصة أو مشاركون مثل «المقاصة» و«الوسطاء» ومستخدمي البيانات وغيرهم، مشيدا بالجهود التي بذلت والتي واصل فيها بعض الموظفين ساعات النهار بالليل لإنجاز مهمة تطوير سوق الكويت على أفضل وجه.

تحالف «الزور الشمالية» يوقع طلب شراء الطاقة والمياه طويل المدى

أعلن تحالف شركة «جي دي إف سويز» وشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية، وشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه»، عن أن التحالف سيبدأ بالعمل على إنشاء محطة الزور الشمالية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، بعد توقيع طلب شراء الطاقة والمياه طويل المدى في 12 ديسمبر 2013.

وأرسى «الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات»، مشروع تنفيذ وتشغيل محطة الزور الشمالية المستقلة على هذا التحالف الذي يملك 40٪ من المشروع، بواقع 17,5٪ لشركة «جي دي إف سويز»، و17,5٪ لشركة «سوميتومو كوربوريشن» اليابانية، و5٪ لشركة «عبدالله حمد الصقر وإخوانه»، في يناير 2013.

وتملك الحكومة الكويتية 60٪ من المشروع، ستطرح منها 50٪ للاكتتاب العام.

وسينشئ التحالف محطة توليد الطاقة وتحلية المياه التي تعمل بالدورة المدمجة وتعتمد على الغاز، والتي تنتج 1500 ميغاواط من الكهرباء و107 ملايين غالون من المياه يوميا، أي ما يعادل 486,000 متر مكعب يوميا.

وستشتري وزارة الكهرباء والماء إجمالي الكمية التي تنتجها محطة الزور الشمالية وفق اتفاقية شراء الطاقة والمياه على المدى الطويل، ولمدة 40 عاما.

ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج في المحطة في الربع الرابع من عام 2016. وستتقاسم كل من شركة «جي دي إف سويز» وشركة سوميتومو كوربوريشن اليابانية مسؤوليات إدارة العمليات التشغيلية وصيانة محطة الزور الشمالية بالتساوي.

واختار التحالف شركة «هيونداي للصناعات الثقيلة» للقيام بدور مقاول الهندسة والتوريد والتشييد (EPC) لمحطة توليد الكهرباء بالدورة المدمجة، وشركة «سايدم» لمحطة تحلية المياه البحرية.

.. و«مكتب الرويح» يقدم المشورة القانونية للمحطة

أعلن مؤخرا مكتب الرويح وشركاه ـ ASAR، عن تقديمه المشورة القانونية للجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في إطار طرح وترسية مشروع بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطة الزور الشمالية المرحلة الأولى.

وقال المكتب في بيان صحافي انه تطبيقا للقانون رقم 39 لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت وتعديلاته وكذلك القانون رقم 7 لسنة 2008 بشأن تنظيم عمليات البناء والتشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة، ستتولى شركة شمال الزور الأولى وهي شركة مساهمة عامة مهمة تنفيذ المشروع. وقد خصص 50٪ من أسهم الشركة إلى المواطنين الكويتيين و40٪ للائتلاف الذي تقوده شركة GDF Suez و10٪ المتبقية للجهات الحكومية.

وفي هذا الصدد صرحت المستشارة القانونية الأولى في مكتب ASAR أكوسا بتوالا قائلة: «لقد واجه البنوك العديد من التحديات، خاصة أنهم لم يتعاملوا مع هذا النوع من المشاريع في الكويت من قبل، والتي تطلب هيكلة معينة لأنواع الضمانات التي ستقدم نظرا لمحدودية نوع وطبيعة الضمانات التي يمكنهم إنشاؤها وفقا للقوانين الكويتية ذات الصلة».

Republic of Yemen
Ministry Of Agriculture & Irrigation
Agriclture & Irrigation Office
(Hadramout Coast)
Agriculture development Project
Hadramout Governorate - Mukalla

الجمهورية اليمنية
وزارة الزراعة والري
مكتب وزارة الزراعة والري
مشروع التنمية الزراعية
محافظة حضرموت - المكلا

ANNOUNCEMENT

The Ministry of Agriculture & Irrigation of the Republic of Yemen represented by the office of Agriculture & Irrigation - Mukalla - Hadhramout Governorate, annouces the following Tenders:

Tender No.	Project Name	Location
01/2013	Construction of Al Kherba Dam and Associated Works	Aryaf Al Mukalla
02/2013	Construction of Jadd Dam and Associated Works	Ghail Bawazir
03/2013	Construction of Arraf Dam and Associated Works	Ashehr
04/2013	Construction of Tahamine Dam and Associated Works	Ghail Bawazir

These projects will be funded from the Following Resources:
The Government of The Republic of Yemen, and
The Arab Fund for Economic and Social Development
Interested Contractors with Relevant Experience in the Construction of Dams should submit a written application during office hours to the following address:
Office of the Ministry of Agriculture & Irrigation
Agricultural Development Project - Coastal Hadhramout
Mukalla - Governorate of Hadhramout - Yemen
Tele: 00967 05 301 137 Fax 00967 05 352822
E-mail: wadi_hajr@yahoo.com abdoon_2006@yahoo.com
Tender Documents can be obtained for a non-refundable fee U.S $ 200; for each tender
The deadline for the purchase of Tender Douments is Wednesday 15/01/2014
Tenders shall be submitted in a red-waxed sealed envelope to the address indicated above, marked with the name of the Employer, project name, tender number, and the name of the tenderer, together with the following documents:
1. A bank guarantee as per the enclosed format in the Tender Doucments or a Certified Cheque for a lump-sum amount of U.S $ 15.000, valid for a period of 180 days from the date of the opening of envelopes.
2. A copy of valid registration and classification certificates.
3. A copy of valid sales tax certificate plus tax card.
4. A copy of insurance card plus Zakat Card.
5. A copy of practicing license.
Foreign companies are excluded from providing certificats, license and card referred to above, and shall be required only to provide legal documents of eligiblity issued by country of origin of these companies.
- The deadline for receipt of tenders and opening of envelops is at (10:00) hours on Sunday 16/02/2014. Tenders received after this deadline shall not be accepted and shall be returned unopened to the sender.
- The Opening of envelopes shall be at 11:00 on Sunday corresponding to 16/02/2014 at the office of Agricultural Development Project - Coastal Hadharmout - Mukalla - Governorate of Hadhramout, in the address indicated above, in the presence of the tenderers or their duly authorized representatives.
- Interested tenderers can obtain information about tender Documents before payment during office hours for the period of validity allowed for the sale of Tender Douments for (30) days from the date of publication of the first announcement.

Note :
Tenderers can submit their Bid for all the tenders or any of them with the knowledge each project tender is completely separate from the rest of tenders.

«البيت»: تسوية مديونية مع بنك محلي بـ 3,2 ملايين دينار

قامت شركة بيت الاوراق المالية (البيت) بتوقيع عقد تسوية مديونية مع أحد البنوك المحلية الدائنة والبالغة 3,2 ملايين دينار، تتعهد بموجبها الشركة بسداد نقدي بمبلغ 2,5 مليون دينار خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بالإضافة إلى سداد عيني بمبلغ 720 ألف دينار من خلال استدخال عدد 55 مليون سهم من ملكية الشركة في بنك جيتهاوس بسعر 2,98 بنس من الجنيه الاسترليني أي بنسبة 0,35٪ من رأسمال البنك، علما بأن البنك مملوك حاليا بنسبة 40,5٪ من قبل الشركة والذي تم تأسيسه في المملكة المتحدة ومقره مدينة لندن ويعمل وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

وذكرت الشركة بأن تمام شطب المديونية مرهون بقيامها بسداد كامل المبلغ النقدي وتحويل الأسهم لصالح البنك المحلي، علما بأنه سينتج عن بيع هذه الأسهم ربح 150 ألف دينار تقريبا وأنه متوقع أن يتم إدراج الأثر المالي للصفقة ضمن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

استدعاء المرحلة الثانية من زيادة رأسمال «أسمنت الكويت»

أفادت شركة أسمنت الكويت (أسمنت) بانتهاء المرحلة الأولى من الاكتتاب والبدء بالمرحلة الثانية وذلك بطرح 44,635,888 سهما أي بنسبة 7٪ من رأس المال المدفوع قبل الاكتتاب في المرحلة الأولى والبالغ 63,765,554 دينارا بقيمة اسمية 100 فلس وعلاوة إصدار 225 فلسا للسهم الواحد خلال الفترة من 2013/12/1 وحتي 2013/12/15 للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ 2013/11/28 علما ان الاكتتاب بتلك الزيادة سيكون في مقر الشركة الكويتية للمقاصة ـ برج أحمد.

«كوت فود»: تفوض لبيع شركة مملوكة بـ 8,3 ملايين جنيه إسترليني

كشفت شركة مجموعة كوت الغذائية (كوت فود) عن اتخاذ قرار تفويض رئيسة مجلس الادارة فدوى يعقوب الحميضي ببيع 100٪ من اسهم شركة ميسون بالانس ال تي دي (ام بي) الموجودة في المملكة المتحدة والمملوكة لشركة مجموعة كوت الغذائية، بيعها بمبلغ 8,3 ملايين جنيه استرليني وذلك دون ربح او خسارة حسب تقييم 30 سبتمبر 2013.

«الخليج للتأمين» أصبحت مجموعة

أفادت شركة الخليج للتأمين (خليج ت) بأنه تم الانتهاء من إجراءات التأشير في السجل التجاري لدى وزارة التجارة والصناعة لتغيير اسم الشركة، وعليه سيتم تعديل الاسم الجديد للشركة في السوق إلى مجموعة الخليج للتأمين، علما بأن الجمعية العامة غير العادية والمنعقدة في 30 يونيو 2013 كانت قد وافقت على تغيير اسم الشركة.